جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

القواعد المنظمة لصياغة الدساتير

(دراسة مقارنة)

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب
عبد الله محمد عبيد شرجي الجنابي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير قانون عام

بإشراف
أ.د. عمار طارق عبد العزيز

1437هـ 2016م

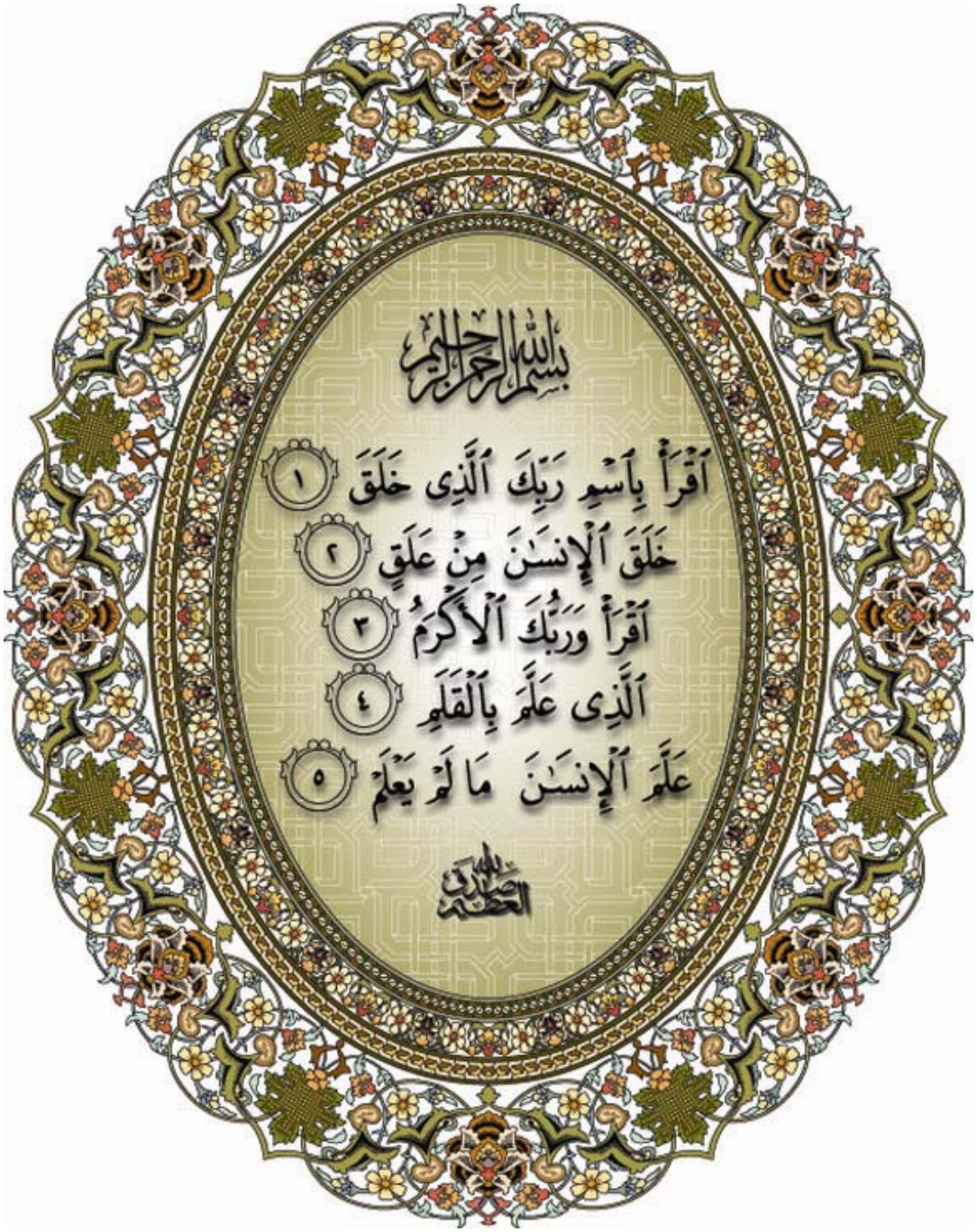
بسم الله الرحمن الرحيم
اقرأ باسم ربك الذي خلق ١
خلق الإنسان من علق ٢
اقرأ وربك الأكرم ٣
الذي علم بالقلم ٤
علم الإنسان ما لم يعلم ٥
صدق الله العظيم

العلق: 1-5

الإهداء:

إلى...

من قال فيهم الله.... " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة"

إلى...

الذي لم يبخل علينا بشيء ..... أبي

إلى...

من حملتني تسعاً وربتني دهراً..... أمي

#اهدي هذا الجهد المتواضع

عبد الله

شكر وتقدير

الشكر لله , والحمد له وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

لا يسعني وانا انتهي من اعداد هذه الرسالة، الا ان اتقدم بجزيل شكري وامتناني الى استاذي الفاضل (أ.د. عمار طارق عبد العزيز) الذي تفضل بالأشراف على رسالتي وقدم لي يد العون والمساعدة في اتمام هذا الجهد المبارك، واتقدم كذلك بالشكر والامتنان الى استاذي ومعلمي المغفور له الدكتور عصام العطية وذلك لحرصه علينا في اكمال المسيرة العلمية, كما اتقدم بالشكر والامتنان الى القائمين على ادارة معهد العلمين للدراسات العليا واخص منهم الدكتور ابراهيم بحر العلوم والدكتور عباس عبود عميد المعهد والدكتورة نجلاء كما اتقدم بالشكر الخالص الى الاخ (أ.م.د. قاسم محمد عبيد) وذلك للوقوف بجانبي وارشادي طيل فترة البحث، كما اتوجه بالشكر الى الزملاء في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة تونس المنار في دولة تونس الشقيقة لتزويدي بالمصادر المهمة التي تهم موضوع الدراسة، كما اتوجه بالشكر الى الزملاء في كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر1 في دولة الجزائر الشقيقة، وذلك لتزويدي بالمصادر المهمة التي تهم موضوع الدراسة، واتوجه بالشكر والتقدير الى ادارة مكتبة (القانون المقارن) في بغداد وذلك لتزويدي بالمصادر المهمة، كذلك اتوجه بالشكر الى العاملين في مكتبة كلية القانون/ الجامعة المستنصرية للمساعدة التي ابدوها، واتقدم بالشكر والامتنان الى الاخ (علي مرزوك) على طباعته هذه الرسالة،

واخيرا شكري وتقديري لكل من اسهم في تسديد خطوات الباحث بمشورة او نصيحة او مصدر او دعاء.

الباحث

الملخص

للدستور المكان الاسمى في كل منظومة قانونية فهو المرجع الذي تبنى عليه مؤسسات الدولة وتشريعاتها المختلفة فهو الضامن للنظام الاساسي والكافل للحقوق والحريات كذلك ان وضع دستور جديد او تعديله يعد حدثا تاريخيا في حياه الدول حيث تحظى عملية صياغة مشروع الدستور الجديد او تعديل الدستور النافذ بأهمية بالغة خصوصا في الدول حديثة الخروج من حكم دكتاتوري او عسكري او استعماري, كذلك لازدياد وظائف وصلاحيات الدولة حيث اخذ الدستور بالتدخل في شؤن المجتمع من خلال الاشارة الى التعليم والصحة والاقتصاد وغيرها من الامور المهمة التي تكون على علاقة مباشرة مع الشعب, فبناء الدولة الحديثة يبدا من خلال نفاذ الدستور وقد ثبتت التجارب المقارنة ان الصياغة الدستورية الصحيحة تؤدي الى استقرار منظومة الدولة لذلك فان الصياغة الدستور تكون اصعب من صياغة التشريعات الاخرى الادنى منه وتضع على كاهل اللجنة المكلفة بالصياغة مسؤولية اكبر.

لكن السؤال يثار هنا ماهي القواعد التي تنظم عملية صياغة الدستور؟ ومدى تأثير هذه القواعد على تطبيق الدستور هل يتأثر الدستور ويتصدع عند عدم اتباع هذه القواعد ام لا ؟.

وللإجابة على هذا التساؤل نود ان نبين اولا ان موضوع دراستنا يكتسب اهمية خاصة, وذلك لتعلقه بالتنظيم الصحيح للدولة وفق الاطر القانونية, كذلك لم يحظى موضوع دراستنا باهتمام الفقه الدستوري العربي الا ما ندر, فلم نجد دراسة صريحة عن القواعد التي تنظم صياغة الدساتير, مع اهمية هذا الموضوع كونه يعد المرجع الام لبقية القوانين وايضا يعد الاساس لبناء الدولة الحديثة.

ولإضفاء قيمة علمية على دراستنا ارتئينا ان نجعلها دراسة مقارنة وذلك للوقوف على اهم القواعد التي اتبعت في صياغة الدساتير في الدول ذات الدساتير الحديثة

وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم موضوع (القواعد المنظمة لصياغة الدساتير) الى ثلاث فصول قد خصصنا الاول منها لدراسة بناء الدستور, اما الثاني فقد خصص للتعريف بالصياغة الدستورية ودور الشعب فيها, اما الثالث فتناولنا فيه الية صياغة

الدساتير, وفي الخاتمة فقد وضعنا فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات لعلها تؤخذ بعين الاعتبار عند الشروع بتعديل الدستور او وضع دستور جديد.

واخيرا لا نقول ان كل ما ذكر في موضوع الدراسة هو الصواب فالراي هو ما يصل اليه الباحث في وقت معين اثر جهد معين,

ثبت المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**2-1**
الفصل الاول: البناء الدستوري	48-3
المبحث الاول: جوهر القضايا الدستورية	16-5
المطلب الاول: تصميم الدستور	11-5
المطلب الثاني : نظام الحكم وحقوق الانسان	14-11
المطلب الثالث: سيادة القانون	16-14
المبحث الثاني: خطوات اعداد الدستور واهدافه والمواضيع التي يجب ان يتضمنها	35-17
المطلب الاول: خطوات اعداد الدستور	20-17
المطلب الثاني: اهم مواضيع كتابة الدستور	30-20
المطلب الثالث: اهداف وضع الدستور	35-31
المبحث الثالث: طرق وضع الدستور واطرافه	48-36
المطلب الاول: طرق وضع الدستور	45-36
المطلب الثاني: اطراف وضع الدستور	48-46
الفصل الثاني: التعريف بالصياغة الدستورية ودور الشعب فيها	91-49
المبحث الاول: مفهوم الصياغة الدستورية	63-50
المطلب الاول: تعريف الصياغة الدستورية	54-50
المطلب الثاني: انواع الصياغة الدستورية والعوامل المؤثرة بها	61- 55
المطلب الثالث: تمييز الصياغة الدستورية عما يشابهها من المصطلحات	63-61
المبحث الثاني: عيوب وتحديات صياغة الدستور والاطار القانوني	76-64
المطلب الاول: عيوب صياغة الدستور	68-64
المطلب الثاني: تحديات صياغة الدستور	73-68
المطلب الثالث: الاطار القانوني لعملية صياغة الدستور	76-73
المبحث الثالث: المشاركة الشعبية في صياغة الدستور	91-77
المطلب الاول: مفهوم المشاركة الشعبية	81-77
المطلب الثاني: تحديات المشاركة الشعبية واعداده لهذه المهمة	89-82
المطلب الثالث: دراسة حالة	91-89
الفصل الثالث : ألية صياغة الدساتير	138-92

المبحث الاول: مأسسة الدستور	107-93
المطلب الاول: الديباجة والنظام الاساسي	97-93
المطلب الثاني: حقوق الانسان وتنظيم السلطات	103-98
المطلب الثالث: الفيدرالية وتعديل الدستور	107-104
المبحث الثاني: لجنة صياغة الدستور	125-108
المطلب الاول: اللجان المتخصصة	118-108
المطلب الثاني: لجنة التنسيق والصياغة	122-119
المطلب الثالث: لجنة الخبراء	125-122
المبحث الثالث: فن صياغة الدستور ونفاذه	138-126
المطلب الاول: فن صياغة النص الدستوري ومخاطره	131-126
المطلب الثاني: جودة الصياغة الدستورية ومناهجها	135-131
المطلب الثالث: اجراءات نفاذ الدستور	138-135
الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	142-139
المصادر	158-143
الملاحق	161-159